



إدارة البحوث
فريق البحوث
Tel. +966 11 211 9449, research@alrajhi-capital.com

الاقتصاد السعودي : الإصلاحات سوف تستمر

ان البيانات التي أفصحت عنها مؤخرا مؤسسة النقد العربي السعودي ، تعطي مؤشرات متباعدة حول سلامة الاقتصاد . فارتفاع أرباح القطاع البنكي وتزايد عمليات نقاط البيع ، الى جانب الارتفاع في الصادرات غير النفطية ، كلها تشير الى أن النشاط الاقتصادي يظهر ارتفاعا الآن ، ولكن من جانب آخر ، فقد انخفض حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في شهر سبتمبر. وقد استمر الاتجاه الانكماش في وضعه السابق ، كما استمرت الحكومة في سد عجز الميزانية عن طريق سلسلة من إصدارات السندات. بيد أن احتياطات مؤسسة النقد العربي السعودي في الخارج ، سجلت انخفاضا هامشيا فقط (-0.5%) على أساس شهري في سبتمبر. وتواصلت الإصلاحات بخطوات متسارعة كما يتضح ذلك من مؤتمر " مبادرة مستقبل الاستثمار " الذي عقد مؤخرا بالرياض والذي شهد الافصح عن خطة بناء مدينة "نيوم " العملاقة التي تبلغ قيمتها 500 مليار دولار . علاوة على ذلك ، ومن أجل زيادة مشاركة المستثمرين الأجانب، فإن هيئة السوق المالية تفكر حاليا في السماح للأجانب بالحصول على حصة تبلغ 10% أو أكثر في الشركات.

تمكنت المملكة من جمع مبلغ 10 مليار ريال من بيع صكوكها المحلية الشهرية . وكانت المملكة قد أصدرت سندات بقيمة 4.15 مليار ريال بأجل استحقاق 5 سنوات ، وسندات بقيمة 1.35 مليار ريال بأجل استحقاق 7 سنوات وأخرى بقيمة 4.5 مليار ريال بأجل استحقاق 10 سنوات . وقد بلغت قيمة الطلبات على هذا الإصدار حوالي 32.0 مليار ريال.

صندوق النقد الدولي يتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الاجمالي للمملكة لعام 2017 ، قريبا من صفر ، والسبب في هذا الانخفاض هو انخفاض انتاج النفط نتيجة للالتزام باتفاقية أوبك لخفض الانتاج . وقد أثنى الصندوق على المملكة نظرا للإصلاحات المالية التي تقوم بها حاليا ، كما يتوقع الصندوق أن يرتفع نمو الناتج المحلي غير النفطي خلال هذا العام.

وقعت كل من هيئة السوق المالية ، الجهة الرقابية على السوق المالية ، والهيئة العامة للاستثمار ، على مذكرة تفاهم لوضع اطار للمعايير الخاصة بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك حصة تبلغ 10% أو أكثر في رأس مال الشركات. وسوف تساعد هذه الخطوة ، الى جلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية الى السوق.

ارتفعت عمليات نقاط البيع ، بنسبة 6.4% على أساس سنوي في سبتمبر محققة نموا جيدا في قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة بلغت 9.9% في الربع الثالث 2017 ، مقارنة بنمو للربعين الأول والثاني بنسبة بلغت 6.1% و 5.7% ، على التوالي. وإجمالا ، فإن اتفاق المستهلكين يبدو جيدا رغما عن المؤشرات الكلية الضعيفة نسبيا. يمكن أن يعزى أحد أسباب الارتفاع المستمر في عمليات نقاط البيع ، وخاصة في قسم المواد الغذائية والفنادق ، الى حسومات الأسعار الممنوحة للمنتجات في القطاعات ذات الصلة ، كما أن هذه التخفيضات قد أسهمت في الضغوط الانكماشية. (شكل 2)

قفزت أرباح القطاع البنكي بنسبة 34.3% على أساس سنوي لشهر سبتمبر 2017 ، وقد بلغ اجمالي الأرباح للقطاع البنكي ككل ، 33,378 مليار ريال في سبتمبر 2017. ويعزى الارتفاع الحاد على أساس سنوي ، الى قاعدة المقارنة المنخفضة التي شهدتها شهر سبتمبر 2016 والتي سجلت انخفاضا بنسبة بلغت 36.9% وعلى أساس ربعي ، فهناك انخفاض في الحقيقة بنسبة 2.25%. (شكل 3)

انخفضت الاصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي ، في الخارج في سبتمبر 2017 ، وان يكن ذلك بمعدل أقل ، لتصل الى 1,820 مليار ريال . وفي الوقت ذاته ، ارتفعت الودائع بنسبة 1.3% على أساس سنوي (1.0% على أساس شهري) بينما انخفضت القروض للقطاع الخاص بنسبة 1.5% على أساس سنوي لشهر سبتمبر (-0.5% على أساس شهري). وقد بلغت احتياطات المملكة لدى ساما كما في سبتمبر 2017 ، 613 مليار ريال (-0.8% على أساس شهري). وقد استمر الضغط على احتياطات الحكومة بنفس الوتيرة ، كما يشير الى ذلك الانخفاض بنسبة 27.6% على أساس سنوي الذي شهدته شهر سبتمبر استمرارا لاتجاهه السابق. (شكل 5)

ارتفعت أسعار النفط الخام (خام برنت للعقود الآجلة لشهر ديسمبر) بنسبة 2.9% للشهر حتى تاريخه في أكتوبر 2017 ، نظرا لأن السعودية قد التزمت باتخاذ اجراءات اضافية لخفض تخمة المعروض النفطي في السوق العالمية. وبالإضافة الى ذلك ، فقد حظيت أسعار النفط أيضا بدعم من اغلاق مصافي انتاج النفط الأمريكية في منطقة خليج المكسيك ، بسبب الاعصار. (شكل 17)

سجلت الصادرات غير النفطية للمملكة ، ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة بلغت 5.8% في أغسطس 2017 ، مقارنة بالارتفاع بنسبة 28.0% على أساس سنوي الذي شهدته الشهر السابق، بينما انخفضت الواردات غير النفطية بنسبة 15.5% على أساس سنوي في أغسطس 2017 ، مقابل الارتفاع بنسبة 16.0% على أساس سنوي في يوليو 2017.

استمر مؤشر تكلفة المعيشة مستقرا على أساس سنوي وفي سبتمبر 2017 ، مستقرا على أساس سنوي. وفي سبتمبر 2017 ، بلغ التضخم -0.1% على أساس سنوي . اننا نعتقد أن انخفاض الانفاق الحكومي ، وعدم حدوث ارتفاع رئيسي في انفاق المستهلكين ، هي العوامل التي تسهم في خفض التضخم في أقسام رئيسية من مكونات مؤشر التضخم مثل قسم "المواد الغذائية والمشروبات" و "المساكن". وقد ظل التضخم في قسم " المياه ، الغاز والوقود " ، مستقرا أيضا بسبب الارتفاع في أسعارها. وبالإضافة الى ذلك ، فإن بقاء الدولار الأمريكي قويا ، يعمل أيضا على خفض التضخم المستورد ، مما يؤدي الى خفض التضخم الكلي. إننا نعتقد أن الحال سيظل كذلك حتى تطبق الحكومة زيادة في أسعار الطاقة والمياه والكهرباء. وسواء بهذه الطريقة أو بتلك ، فمن المتوقع أن يشهد التضخم ارتفاعا ، ابتداء من يناير 2018 نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة. (الشكل 16)

الاقتصاد السعودي

النظرة المستقبلية لأسعار النفط الخام : توقعت ادارة معلومات الطاقة الأمريكية ، في تقريرها لشهر أكتوبر 2017 ، أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت 52 دولارا للبرميل في 2017 و 54 دولارا للبرميل في 2018.

شكل 1: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

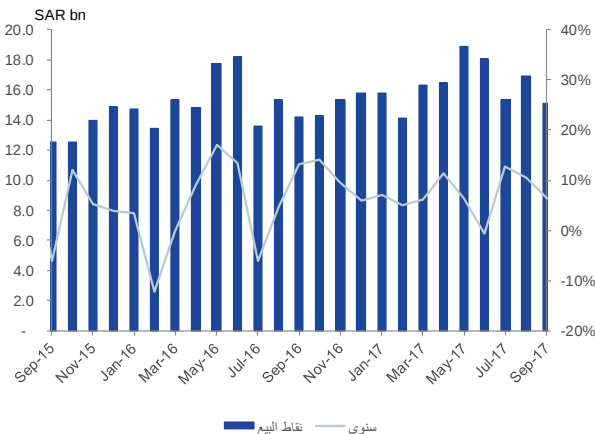
العوامل	Oct-17	Sep-17	Aug-17	2016	2015
نسبة التضخم (2007=100)	-	-0.1%	-0.1%	3.5%	2.2%
Oct-17	Sep-17	Aug-17	2016	2015	
متوسط سعر النفط العربي الخفيف (دولار / برميل)	56.1	53.3	49.6	41	49.9
Oct-17	Sep-17	Aug-17	2016	2015	
عرض النقود (ن3)	-	1.0%	2.4%	0.8%	2.5%
مجموع مطالبات قطاع المصارف	-	2.5	2.7	9.1	10.5
معدل الاقتراض الداخلي (3 أشهر)	1.795	1.794	1.797	2.066	0.88
نسبة اعادة الشراء	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00
نسبة اعادة الشراء المعاكسة	1.25	1.25	1.25	0.75	0.5
المؤشر العام لأسعار الأسهم (1985 = 1000)	-	29.5	19.4	4.3	-17.1
Oct-17	Sep-17	Q1 2017*	Q2 2017*	2016*	2015
نسبة الناتج المحلي أسعار ثابتة (2010=100)	-	-1.0%	-0.5%	1.7%	4.1%
Oct-17	Sep-17	Q1 2017*	Q2 2017*	2016	2015
الحساب الحالي لنسبة الناتج المحلي الاجمالي (الأسعار الحالية)	-	0.7%	3.9%	-4.3%	-8.7%
مجموع الواردات لنسبة الناتج المحلي الاجمالي (الأسعار الحالية)	-	17.7%	17.9%	19.8%	24.3%
الصادرات غير النفطية لنسبة الناتج المحلي الاجمالي (الأسعار الحالية)	-	6.7%	7.0%	7.3%	7.7%

المصدر: ساما، الراجحي المالية.

مؤشرات انفاق المستهلكين

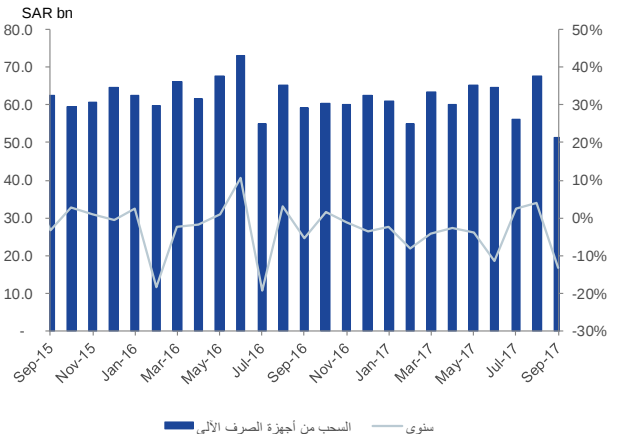
ارتفع اجمالي قيمة نقاط البيع بنسبة 6.4% على أساس سنوي في سبتمبر 2017 ، ، محققة نموا جيدا في قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة بلغت 9.9% في الربع الثالث 2017، مقابل نمو للربعين الأول والثاني على أساس سنوي بنسبة 6.1% و 5.7% على التوالي. بيد أن عمليات السحب عن طريق الصرافات الالية ، سجلت انخفاضا بنسبة 13.4% على أساس سنوي في سبتمبر 2017، بعد أن ظلت تسجل ارتفاعا لشهرين متتاليين. و تم رصد النمو في قيمة عمليات نقاط البيع في أقسام "المطاعم والفنادق" (+22.3% على أساس سنوي) و"المواد الغذائية والمشروبات (+11.9% على أساس سنوي)، بينما انخفض الانفاق في قسم "الملابس والأحذية" (-16.4%) ، "قطاع الاتصالات" (-3.2% على أساس سنوي) وقطاع "النقل" (-1.0% على أساس سنوي). وقد انخفضت قيمة عمليات نقاط البيع "لقطاع الاتصالات" بنسبة 3.2% على أساس سنوي في سبتمبر 2017 بعد أن سجلت ارتفاعا بنسبة 30% تقريبا على أساس سنوي في كل شهر منذ ديسمبر 2016. واجمالا، يبدو أن انفاق المستهلكين قد ظل جيدا رغما عن الضعف النسبي للمؤشرات الاقتصادية الكلية.

شكل 3: السحوبات النقدية عبر أجهزة الصراف الالي



المصدر: ساما، الراجحي المالية

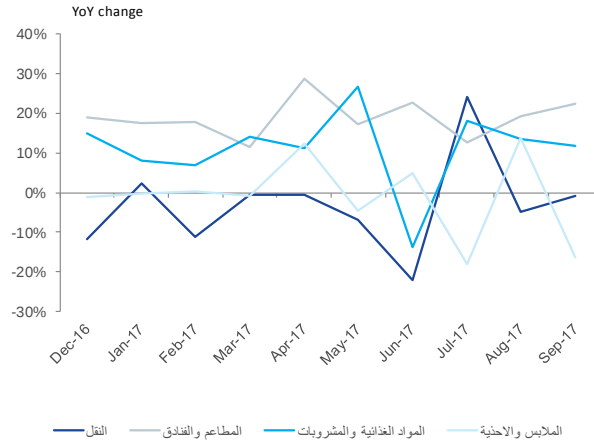
شكل 2: اتجاه عمليات نقاط البيع



المصدر: ساما، الراجحي المالية



شكل 4: اتجاه عمليات نقاط البيع حسب القطاع

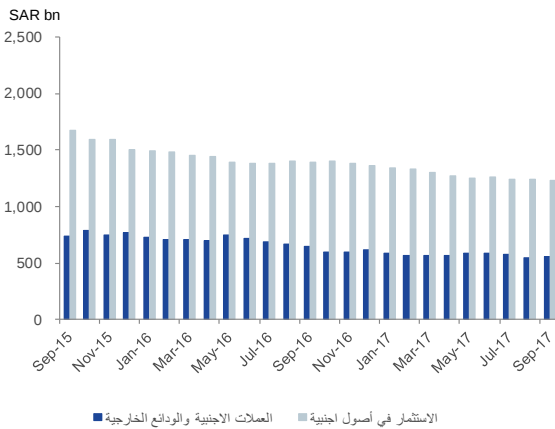


المصدر: ساما، الراجحي المالية

الاصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي في الخارج

انخفضت اصول مؤسسة النقد العربي السعودي في الخارج ، بأدنى معدل سنوي لها بلغ 12.4% في ديسمبر 2017 ، مقارنة بانخفاض بنسبة 13.2% في الشهر الأخير. وعلى أساس شهري أيضا ، انخفضت الاحتياطيات بمعدل منخفض بلغ 0.5% (- 1.4% على أساس شهري في أغسطس)، لتبلغ 1,820 مليار ريال (485.3 مليار دولار). وقد تراجعت الاحتياطيات بمعدل منخفض، نتيجة للدين الذي حصلت عليه المملكة من إصدارات السندات الدولية والمحلية مؤخرا ، مما أدى الى الحد من حاجة المملكة للسحب من احتياطياتها لسد عجزها المالي. (شكل 5 و 6)

الشكل 6: المكونات الرئيسية لأصول المملكة في الخارج



المصدر: ساما، الراجحي المالية

الشكل 5: اصول الاحتياطيات .



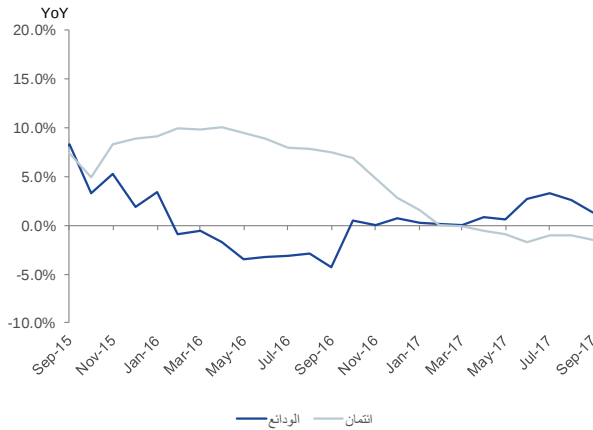
المصدر: ساما، الراجحي المالية

نمو القروض والودائع

انخفضت قروض قطاع البنوك المقدمة للقطاع الخاص للشهر السابع على التوالي، إذ انخفضت بنسبة 1.5% على أساس سنوي في سبتمبر 2017، مقارنة بانخفاض بنسبة 1.2% على أساس سنوي في أغسطس 2017. وبالنسبة للربع الثالث 2017، انخفضت قروض القطاع الخاص بنسبة 1.5% على أساس سنوي مقابل الانخفاض بنسبة 1.7% على أساس سنوي في الربع الثاني 2017، وكان السبب في هذا الانخفاض يعزى للانخفاض في القروض المقدمة الى قطاعات "التصنيع"، والمباني والانشاءات". (شكل 9 و 10)

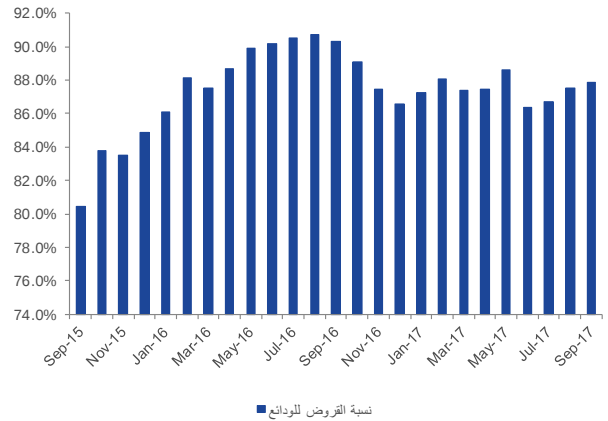
وقد ارتفعت مطالبات البنوك على القطاع العام، بنسبة 26.4% على أساس سنوي في سبتمبر 2017، مقابل الارتفاع بنسبة 27.7% في الشهر السابق. وفي الوقت ذاته، فقد سجلت الودائع ارتفاعا بنسبة 1.3% على أساس سنوي في سبتمبر 2017 (-1.0% على أساس شهري). وقد انخفضت ودائع "الشركات والأفراد"، التي تشكل نسبة تربو على 70% من إجمالي قاعدة الودائع، بنسبة 0.4% على أساس سنوي (-1.1% على أساس شهري)، بينما ارتفعت ودائع "المؤسسات الحكومية" بنسبة 13.1% على أساس سنوي (-3.9% على أساس شهري). ارتفعت نسبة القروض الى الودائع بدرجة طفيفة الى 82.46 في سبتمبر، من 81.68 في الشهر الأخير، بينما ارتفعت الى 84.25 خلال شهر سبتمبر المنصرم.

الشكل 8: نمو القروض والودائع



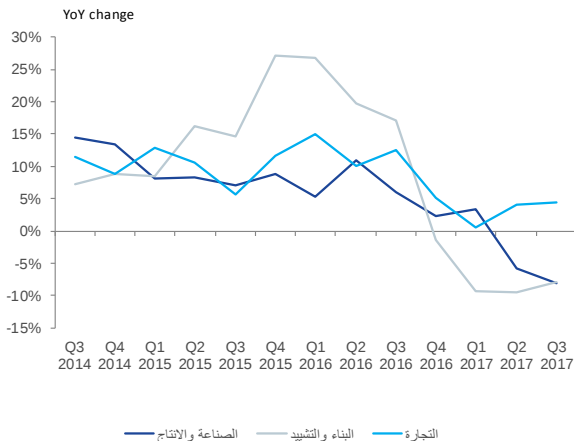
المصدر: ساما، الراجحي المالية

الشكل 7: نسبة القروض الى الودائع



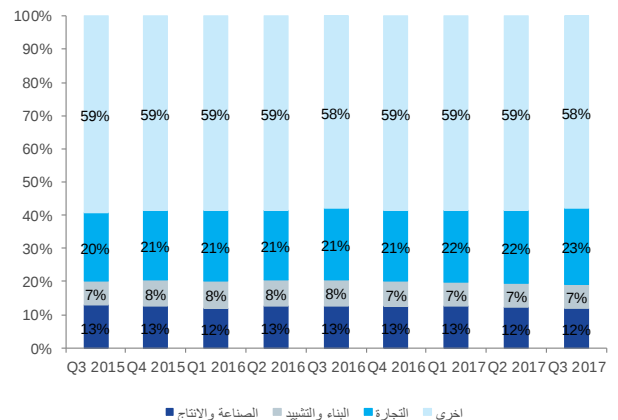
المصدر: ساما، الراجحي المالية

الشكل 10: النمو/الانخفاض (على اساس سنوي) في القروض حسب القطاع



المصدر: ساما، الراجحي المالية

الشكل 9: الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

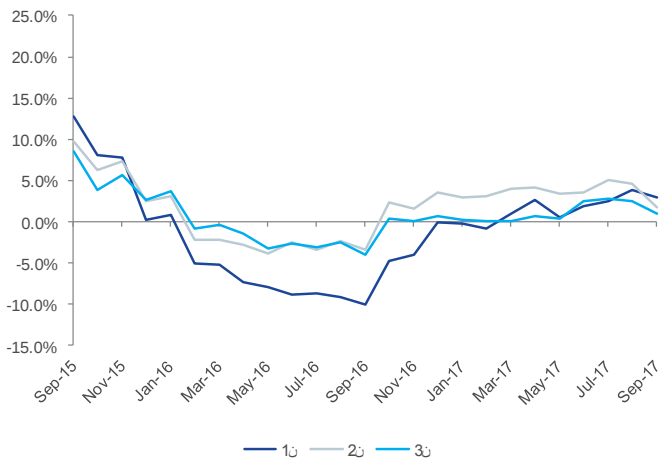


المصدر: ساما، الراجحي المالية

عرض النقود

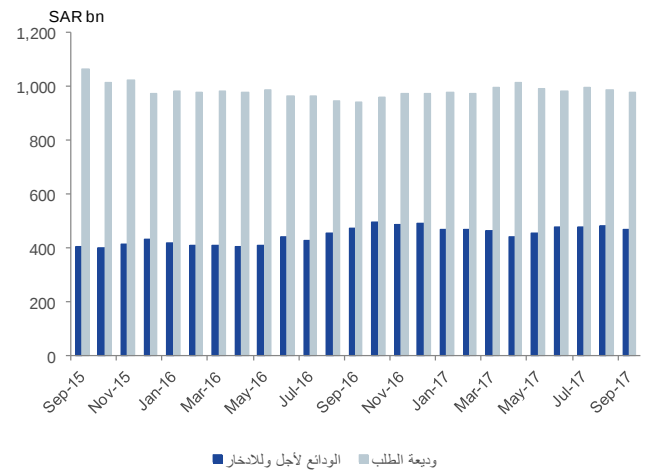
ارتفع عرض النقود بمعناه الواسع (ن3) بنسبة 1.0% على أساس سنوي في سبتمبر 2017، ليصل إلى 1,773 مليار ريال، مقارنة بالارتفاع السنوي بنسبة 2.4% في شهر أغسطس 2017. ويمكن أن يعزى الارتفاع البطيء في عرض النقود (ن3)، إلى الارتفاع الضعيف في عرض النقود (ن2) على أساس سنوي. وعلى أساس شهري، انخفض عرض النقود (ن3) للشهر الثالث على التوالي، في سبتمبر 2017.

الشكل 12: نمو عرض النقود (على أساس سنوي)



المصدر: ساما، الراجحي المالية

الشكل 11: تفاصيل الودائع

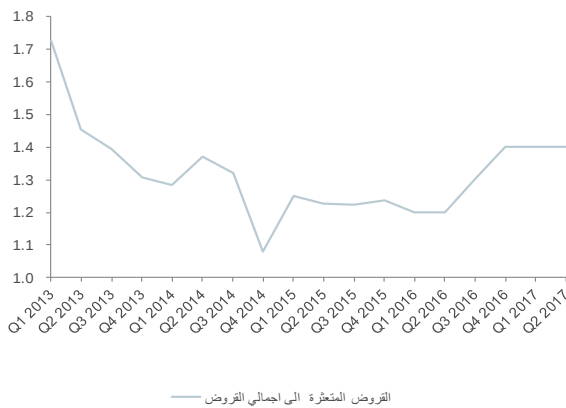


المصدر: ساما، الراجحي المالية

القطاع البنكي

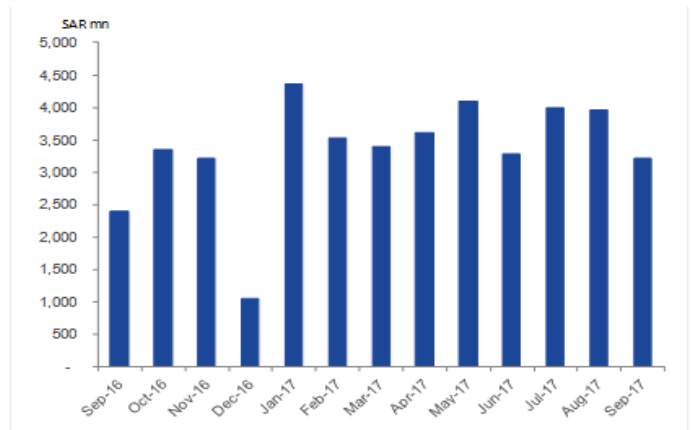
نمت أرباح القطاع البنكي بنسبة 34.3% على أساس سنوي في سبتمبر 2017، مقارنة بالارتفاع السنوي بنسبة 5.3% على أساس سنوي في الشهر السابق. وبلغ إجمالي الأرباح الكلية للقطاع البنكي 33,378 مليون ريال في 2017، مسجلة ارتفاعاً بنسبة (1.8% على أساس سنوي) بعد أن ظلت تسجل انخفاضاً لستة أشهر على التوالي.

الشكل 14: القروض المتعثرة



المصدر: ساما، الراجحي المالية

الشكل 13: صافي أرباح البنوك

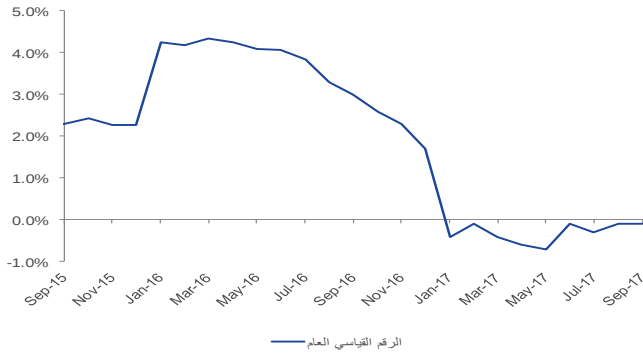


المصدر: ساما، الراجحي المالية

العوامل المؤثرة في التضخم

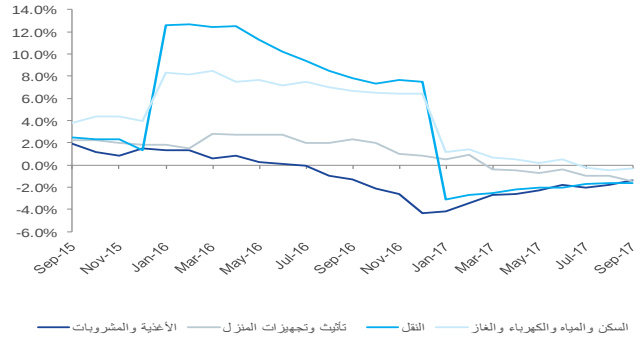
ظل مؤشر تكلفة المعيشة مستقرًا على أساس سنوي. وفي سبتمبر 2017، بلغ معدل التضخم -0.1% على أساس سنوي. وقد انخفضت بعض الأقسام ذات التقل الكبير في المؤشر، مثل قطاعات "الأغذية والمشروبات"، و"الاسكان، والمياه والغا"، وأنواع الوقود الأخرى" التي تبلغ أوزانها 21.7% و 20.5%، على التوالي، انخفضت بنسبة 1.4% و 0.3% على أساس سنوي. وسجلت قطاعات "النقل"، و"تأثيث وتجهيزات وصيانة المنازل" التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث أوزانها في المؤشر بنسبة 10.4% و 9.1% على التوالي، انخفاضًا بنسبة 1.6% و 1.5% على أساس سنوي. أما قطاع "الاتصالات" الذي يبلغ وزنه في المؤشر 8.1%، فقد كان هو القطاع الرئيسي الوحيد الذي شهد تضخمًا بنسبة 1.3% على أساس سنوي. إننا نعتقد أن تباطؤ الانفاق الحكومي، وعدم وجود ارتفاع رئيسي في انفاق المستهلكين، يؤدي إلى خفض التضخم في بعض أقسام المؤشر الرئيسية، مثل "الأغذية والمشروبات" و"الاسكان". ويعتبر التضخم في قسم "المياه، الغاز وأنواع الوقود الأخرى" مستقرًا أيضًا نظرًا لعدم حدوث ارتفاع في أسعارها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بقاء الدولار الأمريكي قويًا، يعمل أيضًا على خفض التضخم المستورد، مما يؤدي إلى خفض التضخم الكلي. إننا نعتقد أن الحال سيظل كذلك حتى تطبق الحكومة زيادة في أسعار الطاقة/المياه والكهرباء. وسواء بهذه الطريقة أو بتلك، فمن المتوقع أن يشهد التضخم ارتفاعًا، ابتداءً من يناير 2018 نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

الشكل 16: اتجاه التضخم (على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية

الشكل 15: العوامل المحركة للتضخم (على أساس سنوي)

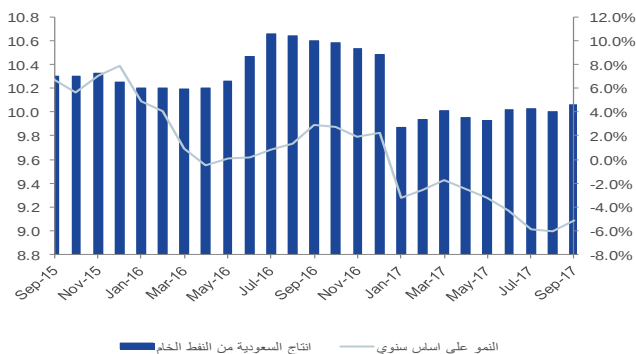


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية

العوامل المؤثرة على النفط الخام

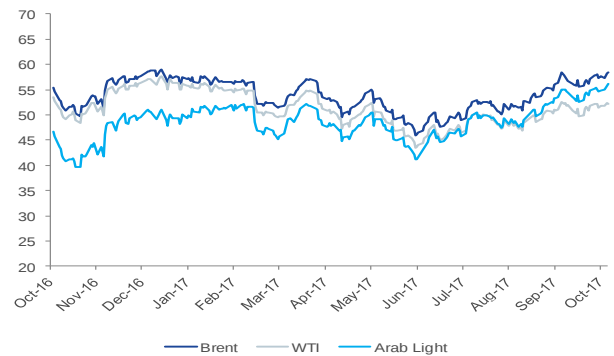
ارتفع إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية بنسبة 0.6% على أساس شهري في سبتمبر 2017، ليصل إلى 10.06 مليون برميل في اليوم، بعد انخفاض طفيف في أغسطس. وعلى أساس سنوي، فقد انخفض إنتاج المملكة من النفط الخام بمعدل أبطأ بلغ 5.1% في سبتمبر مقارنة بانخفاض بنسبة 6.0% في أغسطس 2017. وسجلت أسعار النفط الخام (عقود برنت الآجلة لتسليمات ديسمبر) ارتفاعًا بنسبة 2.9% للشهر حتى تاريخه في أكتوبر 2017، نتيجة لتعهد المملكة العربية السعودية باتخاذ إجراءات إضافية لخفض تخمة المعروض النفطي في السوق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حظيت أسعار النفط أيضًا بدعم من إغلاق مصافي إنتاج النفط الأمريكية في منطقة خليج المكسيك، بسبب الأعاصير.

الشكل 18: اتجاه إنتاج النفط الخام السعودي



المصدر: بلومبرج، الراجحي المالية

الشكل 17: اتجاه أسعار النفط الخام



المصدر: بلومبرج، الراجحي المالية



التجارة الخارجية غير النفطية

ارتفعت الصادرات السعودية غير النفطية بنسبة 5.8% في أغسطس 2017، بعد أن كانت قد سجلت ارتفاعاً بنسبة 28% على أساس سنوي في يوليو 2017. وكان الداعم للصادرات، هو الارتفاع في صادرات منتجات البلاستيك والمطاط (21.5%) التي شكلت نسبة 36.9% من إجمالي الصادرات غير النفطية، تلتها منتجات المعادن العادية (17.8% على أساس سنوي)، التي أسهمت بنسبة 8.6% في إجمالي الصادرات. علاوة على ذلك، فقد انخفضت الواردات غير النفطية بنسبة 15.5% على أساس سنوي في أغسطس 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 16.0% على أساس سنوي في يوليو 2017. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض الواردات من الآلات والأجهزة الكهربائية (-11.6% على أساس سنوي)، وواردات معدات النقل (12.9% على أساس سنوي)، التي تشكل معاً نسبة 41.7% من إجمالي الواردات. وفي الوقت ذاته، فقد حلت الصين في صدارة وجهات الصادرات السعودية غير النفطية والواردات لشهر أغسطس 2017.

الشكل 19: الصادرات غير النفطية

البضائع (مليون ريال)	Jun-17	Jul-17	Aug-17	% y-o-y	% m-o-m
البلاستيك والمطاط	4,259	5,805	6,289	21.5%	8.3%
المنتجات الكيماوية	3,601	4,700	4,923	-2.0%	4.7%
المعادن العادية	997	1,166	1,468	17.8%	25.9%
معدات النقل	955	1,114	1,051	-11.8%	-5.7%
أخرى	2,248	3,132	3,292	-4.8%	5.1%
المجموع	12,060	15,917	17,023	5.8%	6.9%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

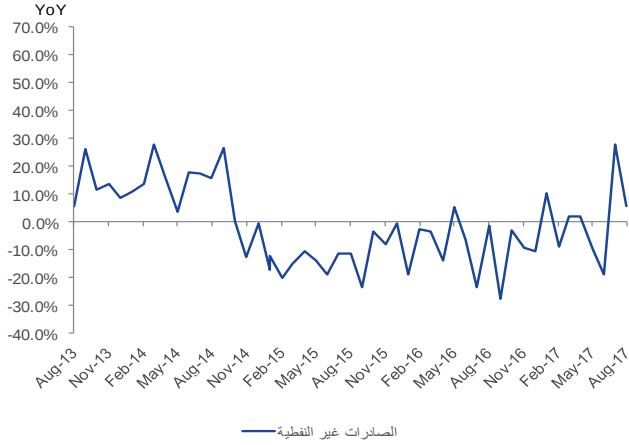
الشكل 20: الواردات غير النفطية

البضائع (مليون ريال)	Jun-17	Jul-17	Aug-17	% y-o-y	% m-o-m
آلات وأجهزة كهربائية	7,188	10,651	9,453	-11.6%	-11.2%
معدات النقل	5,943	5,994	6,440	-12.9%	7.4%
المعادن العادية	3,046	3,856	3,375	-21.7%	-12.5%
المنتجات الكيماوية	3,077	4,609	3,734	-12.9%	-19.0%
أخرى	13,538	18,091	15,089	-18.1%	-16.6%
المجموع	32,792	43,201	38,091	-15.5%	-11.8%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

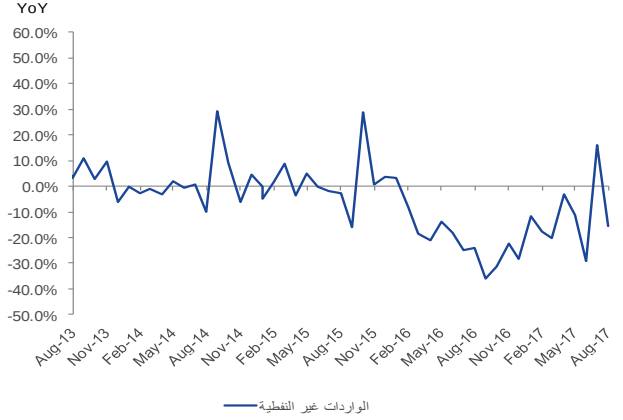


الشكل 22: اتجاه الصادرات غير النفطية (على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

الشكل 21: اتجاه الواردات غير النفطية (على أساس سنوي)

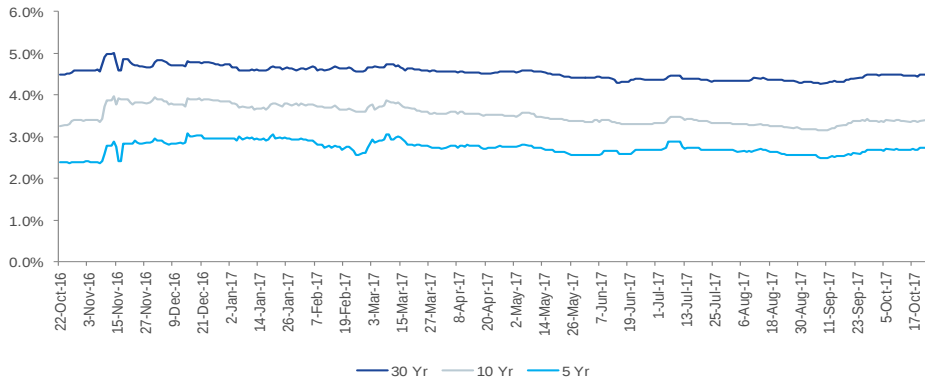


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الراجحي المالية.

عائدات السندات السعودية الدولية

ارتفعت عائدات السندات السعودية الدولية بأجل استحقاق 5 أعوام ، بمقدار 6.6 نقطة أساس للشهر حتى تاريخه في أكتوبر 2017 لتصل إلى 2.761% ، بينما ارتفعت عائدات السندات السعودية الدولية بأجل استحقاق 10 أعوام و 30 عاما، بمقدار 12.5 و 4.7 نقطة أساس على التوالي ، لتصل إلى 3.471% و 4.528%.

الشكل 23: العائد على السندات الدولية



المصدر: بلومبرج، الراجحي المالية.

إخلاء من المسؤولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية"، الرياض، المملكة العربية السعودية للاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها، كليا أو جزئيا، أو بأي شكل أو طريقة، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإطلاع عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للآخرين عما تتضمنه من محتويات وآراء، واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مضللة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

ينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملائمة الاستثمار في أي أوراق مالية، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة، وينبغي للمستثمرين تفهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الواردة في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات، إن وجد، قد يتعرض للتقلبات وبأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن، أو الدخل المتأتي من استثمارات معينة. وبناء عليه، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسمالهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسؤولين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك محلي البحوث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة، بما في ذلك المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الآجلة أو الخيارات الأخرى أو المشتقات، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بأداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها، لا تكون مسئولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسارة أو أضرار أخرى قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات واردة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كليا أو جزئيا بأي شكل أو بأي وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أو معدة للتوزيع أو لاستخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعها القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.

للاتصال

إدارة البحوث
هاتف: +966 1 211 9449
alsudairim@alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية
إدارة البحوث
طريق الملك فهد، المكتب الرئيسي
ص ب 5561 الرياض 11432
المملكة العربية السعودية
بريد الكتروني:
research@alrajhi-capital.com
www.alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية تعمل بموجب ترخيص هيئة السوق المالية السعودية رقم 207068/37